مع عمّال شركة صفا في صيدا ومأساتهم

احداث غندور ما تزال عالقة في اذهاننا ... دماء العطار لم تجف بعد ، وآثارها ما تزال تجرجر نفسها حتى الآن ... لا بل تتكرر احداثها يوميا ، وبحماية قانون العمل اللبناني العاشي الذي يجيز التسلط والاستعباد وفرض السيطرة الكاملة على الطبقة العاملة وسائر الكادحين في بلد الاقتصاد الحر ــ وبظل سلطة الاربعة بالمئة .

ان الطبقة العاملة اللبنانية حين تناضل، انما تدفعها الى هذا الطريق بؤس اوضاعها اولا، وعدم قدرة النظام على تطبيق القرارات التي يتخذها ، بل عدم قدرته على تلبية مطالب الحركة العمالية ، وكل ما يفعله هو مسخ الحلول ، واصدار « قرمانات » بدون تنفيذ .

وهكذا جاءت حلول مشكلة الغلاء ... لتبقى حبرا على ورق ، لا تجد لها مجالا عملا ولا حزا للتنفيذ ، لان الدولة غائبة بل متعامية عن مراقبة تنفيذ قراراتها ، وتظل قانون العمل الحالي الذي يجيز الصرف الكيفي ــ السيف المسلط على رقاب الكادحين ــ حتى تقطع الطرق على العمال بحث طالبة الطرد من العمل والتشرد في الشوارع .

هذا هو الوضع الذي يحكم العلاقة في الكثير من مجالات العمل ، وبحكم بالتالي على كل تحرك بالاجهاض ...

في هذه الايام تكرر مأساة غندور التي كان بطلها يوسف العطار وتتردد مثيلاتها وعائلاتهم ... تكرر هذه المأساة في شركة صفا لتوضيب الحمضيات في مدينة صيدا..

تعمل في هذه الشركة حوالي ٢٠٠ عامل موزعين على الشكل التالي : اولا : ٤٥ عاملا في ورشة النجارة والاخشاب وتوضيب الصناديق وتجهيزها ... بمقاضي العامل منهم ٢٠٧٥ قرشا على الصندوق . بحيث لا يوصل اجرهم اليومي الى (٤ ليرات) علما بان العمل غير مستمر على مدار السنة ، بالاضافة لعملهم الغير محدد بفترة زمنية .

ثانيا : حوالي ٢٠٠ عامل منهم عمال طباعة ونشر اخشاب ، وعتالون، وموظفون، ولعاملو الحمضيات بالورق ، لا يوصل اجر احدهم الحد الادنى للاجور ... علما ان جميع العمال من الجنسين لا يستفيدون من خدمات الصندوق الوطني للضمان الصحي والاجتماعي . ولم يلحقهم اية زيادة خلال سنوات عملهم.. ولنفس الاسباب . وقد صرف بعض عماله بحجة عدم تمكن المعمل من الاستمرار في العمل .

والحبل على الجرار ..

ان نضامن العمال المضربين جميعا هو الكفيل بتحقيق كافة مطالبهم وانتزاع حقوقهم المشروعة ■■

وهذه المطالب محددة على الشكل التالي :

- زيادة الاجور ، والاستفادة من قرار الزيادة ١٠٪ .
- تحديد ساعات العمل .
- تأمين عمل دائم ومستمر على مدار السنة .
- الاستفادة من الضمانات الصحية والاجتماعية .

خلال تلك الفترات كانت الاجابة وعودا كاذبة وبلا نتيجة .. ولكن هذه المرة فاجأت ادارة الشركة العمال بقرار صرف بعض رفاقهم من العمل ودون سابق انذار .. ومن بين هؤلاء العامل محمد جويدي ، نايف الخليل ، جمال الخليل ، زهير السيد .. هذا الرد الفاشي التعسفي دفع رفاقهم العمال لاعلان الاضراب وامتنعوا عن العمل حتى يعاد رفاقهم الى العمل وتتحقق مطالبهم .

وقد ساند عمال الطباعة ونشر الاخشاب والموضبون رفاقهم بحيث قدموا مطالبهم لادارة الشركة المحددة بتخفيض ساعات العمل وزيادة الاجور .

وردا على هذه الخطوة التي نفذها العمال، قامت الادارة باففال الشركة وصرف العمال ، ولا شك ان مثل هذا القرار يستند الى خلفية بامل ان يؤدي لتنفيس الاضراب وشق صفوف العمال .. ولكن لم تجر الرياح هذه المرة كما اراد هؤلاء « السادة » حيث ان هذا القرار الفاشي بكل معنى الكلمة ردود فعل شعبية ونقابية . وقد تبنى اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الجنوب مطالبهم وعاهدهم بالسير معهم لتحقيقها ..

ان النتيجة النهائية لهذا التحرك ، انما تتوقف اولا واخيرا على مدى صمود العمال ، وصلابة موقفهم ، بحيث يفوت على الشركة محاولاتها في شق العمال وافشال تحركهم .

ولا شك ان التفاف الجماهير وعطفها على مطالبهم بشكل ورقة ضاغطة على المسؤولين واداره الشركة من اجل الاسعجال بتنفيذ مطالب العمال العادلة ..

ان مطالب العمال تنتزع انتزاعا ، ولا تنال عن طريق التفضل ..

وللاسباب التي ذكرناها .. ولنفس المطالب .. وبالطريقة « انفتدورية » هدد اصحاب معمل النمار المتخصص في صيدا بطرد العمال واقفال المنشل ان هم طالبوا بالحد الادنى للاجور والاستفادة من الضمان الصحي والاجتماعي .

وبالاضافة لهذا اضرب حوالي ٢٠ عاملا في معمل اولاد « رفول حنا راجي » للمفروشات المعدنية .. ولنفس الاسباب . وقد صرف بعض عماله بحجة عدم تمكن المعمل من الاستمرار في العمل .

برنامج جبهة الطلاب الديمقراطيين من أجل ثقافة وطنية ودمقراطية التعليم ● مهام في تأسيس الحركة الطلابية

مع مطلع هذا العام صدر عن «جبهة الطلاب الديمقراطيين » في لبنان كراس يتضمن برنامجها الذي اقره الاجتماع الطلابي الموسع للجبهة (الكونغرس) والذي يعبر عن فهم الجبهة للحقائق التي اكتنفها مسيرة الحركة الطلابية منذ بدايته لهوضها حتى الآن .

يتضمن هذا الكراس مقدمة قصيرة، رأينا تحلل لحالة الثقافة والتربية في النظام التعليمي اللبناني وتخرج بنهاية هذا التحليل الى المطالب الملحة للطالب في لبنان ، ومن ثم يأتي القسم الثاني من الكراس الذي تندرج تحت عنوانه « آفاق الحركة الطلابية » مواضيع عديدة مهمة هي :

- الارساليات الاجنبية في بلادنا .
- بذور الوعي الوطني في لبنان.
- الوضع التعليمي في ظل الانتداب.
- هزال الاستقلال .
- هدف النظام من انشاء جامعة وطنية.
- تطوير الجامعة اللبنانية يخدم المصالح الشعبية .
- التعليم الثانوي والمتوسط والابتدائي في ظل دولة الاستقلال .
- ارقام واحصاءات .
- الحد من التعليم الرسمي تآمر على المصلحة الشعبية والوطنية .
- ملاحظات سريعة حول المناهج التعليمية .
- نظام الامتحانات في لبنان .
- سيطرة قطاع الخدمات تؤدي الى ازدياد البطالة في صفوف المتعلمين.

ــ تخلفية الحقيقية لانفجار ازمة التعليم ونتجزء من البرنامج قدما بالمقدمة التحليلية لحالة الثقافة والتربية في النظام التعليمي اللبناني :

(ان كل ثقافة ممثلة هي انعكاس ايديولوجي لسياسة مجتمع معين واقتصاده) . (١)

ان المجتمع اللبناني الذي يخضع لنظام القلة من الرجعيين ، لا يخرج عن هذه القاعدة . اذ توجد ثقافة رجعية هي انعكاس للحكم الرجعي في مجالي السياسة والاقتصاد . فالى جانب المدارس والجامعة اللبنانية هناك جامعات تربط مباشرة بالدوائر والمؤسسات الامبريالية . واذا كانت علاقة لبنان السياسية والاقتصادية بالامبريالية مكشوفة ، فان السمة الثقافية مفضوحة بشكل لا يبقي مجالا للتضليل والتمويه مطلقا !

واذا كانت الثقافة ، هي انعكاس ايديولوجي للسياسة وللاقتصاد، فانها والحالة هذه تكتسب اهمية بالغة ذلك ان المجتمع الذي تمثل الثقافة انعكاسا لسياسته واقتصاده ، لا بد انه يعيش تناقضات ، وبالتالي لا بد ان تعكس اثقالة هذه التناقضات التي تتجلى بوضوح في المجتمعات الطبقية ، حيث تعكس الثقافة الصراع بين الطبقات الرجعية السائدة وبين الطبقات الثورية، عكسا يظهر التناقض بين ثقافة الطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية الكادحة وبين الثقافة الرجعية ــ الامبريالية . ولعل الصراع الذي يدور بين الحركة الطلابية الديمقراطية وما

(١) ماوتسي تونغ ــ المختارات م٢ ص ٥١٥ .

سد يمقراطيين ي تأسيس الحركة الطلابية

تطرحه من حلول بقضايا العلم والتربية الوطنية ، وبين القوى الرجعية والمؤسسات الثقافية الامبريالية التي تدافع عن مناهجها العلمية والتربوية ، لعل هذا الصراع دليل على اهمية الميدان الثقافي وحيويته .

ان المناهج العلمية والتربوية المطبقة في انجامعة اللبنانية والجامعات الاخرى ، تعكس سياسة القوى الرجعية والاستعمارية واقتصادها، حيث تخدم مصالح هذه القوى وتعمل على دعم وجودها في السلطة وفي مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

ولا ريب في ان ميدان العمل الطلابي هو ميدان خصب بمتسع بحيوية نضالية من شانها اذا ما دعمت من قبل القوى الشعبية والوطنية ، ان تحقق الكثير مما ينبغي تحقيقه في مجال التعليم والتربية ، وان تفرض بقوة نضالها تصحيح المناهج التعليمية والتربوية ، بما يخدم الاتجاه العلمي العام الذي يستهدف نشر الوعي بين اوساط الجماهير الشعبية بضرورة الاطاحة بسلطة الـ ٤ بالمئة التي تشكل اكبر عقبة في طريق ازدهار وتطور مجتمعنا اللبناني الممكنة والممشية مع طبيعة العصر الذي نعيش .

ان حركتنا الطلابية القدمية تناضل من اجل ايجاد ثقافة وطنية عصرية علمية تحل محل الثقافة الرجعية التي تكرسها المناهج المطبقة على مدارسنا وجامعاتنا ، والتي لعبت وما تزال تلعب دورا رجعيا في نشر الاساطير والخرافات بين اوساط الجماهير الشعبية لابقائها مكبلة بالاغلال الجهل والتخلف ، وبالتالي العجز عن ادراك قداحه الظلم الذي تتعرض له . وهنا تقع على عاتق الحركة الطلابية القدمية مهمة هامة بقدر ما هي صعبة الاداء ، علينا ان نناضل من اجل استبدال المناهج العلمية والتربوية الرجعية بمناهج عصرية علمية ، وان نربط نضالها بنضال جماهيرنا الشعبية ضد الراسماليين والاقطاعيين، لكي يكون نضالها جزء من كل يؤثر بمجرى النضال العام ويتاثر به وبشكل رافدا قويا من روافد كفاح شعبنا الباسل . ومثلما تاخذ الحركة الوطنية على عاتقها فضح العهوة والاهراء في حياء انظام الى ينخرها الاسفلال والتعسف والفساد ، فان الحركة الطلابية ينبغي عليها ان تاخذ على عاتقها مهمة فضح مضامين المناهج التعليمية والتربوية الرجعية وكشفها لجماهير الطلبة ولسائر الجماهير الشعبية . ونكتفي ان نوضح بما فيه الكفاية حقيقة الحالة التي نعيشها اليوم ، والتي تحرم العديد من اطفالنا من فرص الانخراط في المدارس علاوة على القيود التي تفرضها المناهج الرجعية والتي تحول دون العديد من ابناء العمال والفلاحين وسائر ابناء الشعبية الكادحة من مواصلة الدراسة ، لترمي بهم في احضان الجهل والتخلف من جديد !

البقية في العدد القادم ●

صيّادو الأسماك في لبنان على طريق الاضراب

الصيادون بوسائلهم البدائية الاولية ، بوضعهم الصحي الحياتي المتردي ، بعدم مساعدة الدولة لهم باي شكل من الاشكال ...

هذه الاوضاع تجعل من الصيادين كتلة بشرية تعيسة تعيش في حالة متردية ... بالاضافة لكل هذا فهم يعيشون تحت سلطة المرابين من أصحاب المسامك ، الذين يستغلونهم باقسى الحالات ، وكذلك تحت رحمة الظروف الطبيعية .

فكيف بهم الان امام تاسيس شركة صيد راسمالها ٣٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية تستثمر موانىء الصيد اللبنانية من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ... وتضع الصيادين امام وضعهم الجديد ، وقد جاء في اترخيص الذي اقرته حكومة سلام في البند الاول من بنوده ما يلي :

« يرخص للسادة مراد بهيج بارودي ، ادوار جورج كرم ، عدنان سعد حوراني ، بتاسيس شركة مغفله في لبنان باسم شركة « بروتيين » مدتها ٩٩ سنة موضوعها صيد الاسماك في المياه الاقليمية اللبنانية واعالي البحار باجهزة حديثة معدة للصيد بغاية ١٢٠٠ قنهوم عمقا » .

ان وضع الصيادين الجديد مربوط بشكل مباشر بهذه النقطة التي تحدد لهم خطة عمل يتحركوا من خلالها ، وعلى اساسها ، فهذه الشركة التي ستبدأ عملها عما قريب ، ستهدد الاف الصيادين برميهم في اسوا الحالات المعيشية واتعسها .

فاين يكمن الخطر من وجود مثل هذه الشركة ؟

ولماذا تدفع الصيادين لاتخاذ طريق الاضراب ؟

كما قلنا ان هذه الشركة براسمالها الكبير ستزود باحدث المراكب وباحدث الات الصيد غير المتوفرة للصيادين الصغار . وهذه الوسائل تسمح بالاصطياد في اعمق الاماكن حيث الثروة السمكية بكثافة ، وستصل الى اماكن لا تصلها المراكب الصغيرة بوسائلها البدائية .. وهكذا تجرف الشركة الاسماك الكبيرة والصغيرة وحتى الحشائش التي هي مصدر عيش ونظيفة الثروة البحرية. لتصل الى نتيجة ان هذه الشركة هي اخطر الف مرة من الدينامايت الذي يقتل قطعة سمكية في بقعة معينة محددة ، بينما الشركة ستمسح البحر من الشمال الى الجنوب.

هذا هو الخطر المحدق بالاف الصيادين المحرومين من اية مساعدة من الدولة ، ان من حيث الاستفادة من الضمانات الصحية والاجتماعية ، ام من حيث تامين وسائل الصيد الحديثة ، واقامة تعاونيات لتسويق الانتاج بعيدا عن المرابين والسماسرة .

هذا الخطر هو بمثابة تهديد فعلي لآلاف الصيادين ، وتهديد الانسان بحياته ، بدفعه شاء ام ابى لاتخاذ احد الطريقين ، فاما الكوت والموت ، واما اتخاذ طريق انتقال وهو الخطوة الفعالة التي يتوقف عليها مصيرهم .

لقد رفعت نقابة الصيادين في لبنان مطالبها ببيانات وزعت في صور وصيدا وبيروت وطرابلس ، واهم المطالب هي :

١ ــ تأمين عدة استهلاكية بسعر الكلفة من جميع وسائل الصيد .

٢ ــ شمول الضمان الصحي والاجتماعي للصيادين في لبنان .

٣ ــ تعزيز وسائل مكافحة الصيد بالطرق الممنوعة .

٤ ــ الغاء رخصة شركة «بروتيين»

فهذه المطالب بدائيتها تعتبر مطالب اساسية لهذه الفئة من ابناء الشعب الكادح، الذين يعانون مشكلين من امراض هذا النظام الفاسد ، واهمها الان الغلاء .

فكيف بهم الان وهم امام غول مباشر اخر يهدد حياة اطفالهم ومستقبل استمرار حياتهم .

ان الحركة الوطنية مطالبة بان تهتم باوضاع هذه الفئة المسحوقة ، وان تدعم نضالها لانتزاع حقوقها العادلة .

عدوان على لبنان ام ضغط على المقاومة؟

الادارة الاميركية في بيروت مهتمة هذه الايام بابلاغ الحكومة الاذادات الاسرائيلية الشديدة اللهجة التي تهدد بضرب الجنوب ما لم تضع الحكومة المقاومين من معاونة اي نشاط ضد اسرائيل .

ان الامر الذي يجلب الاستغراب في الموقف الاميركي ــ الاسرائيلي الراهن هو ان هذا الموقف المتعصب الذي يراجهون به لبنان يأتي في وقت لا تكف فيه اميركا واسرائيل طبعا عن اداناتهما من الموقف المصري وسير عمليات الانسحاب بموجب « اتفاق كيسنجر ــ مائير ــ السادات » المسمى ب « فصل القوات الاسرائيلية ــ المصرية » عن بعضها .

وهذا الموقف يأتي في وقت تتلقى فيه اسرائيل كل يوم ضربة على يد القوات السورية ، دون ان تجيس بيت شفة لعيرا ن ازعاجها وهي التي عودتنا باقصال الجحيم والقرائع لتبرير اعتداءاتها ، بل على العكس انها مهتمة بانكيفية التي سوف يتم وفقها الفصل بين قواتها والقوات السورية ، والامر نفسه ينطبق على اميركا اذ هي الاخرى مهتمة بتذليل العقبات التي ما تزال تحول دون عودة كيسنجر الى المنطقة ليلعب دور صانع « السلام » في المنطقة !

تقول ان هذا الذي يتعرض له لبنان اليوم يثير الاستغراب ، ويبرر التساؤل عما اذا كان الازعاج الاميركي ــ الاسرائيلي سببه بعض عمليات الفدائيين ــ ان كانت هناك عمليات من الحدود اللبنانية ــ ام ان السبب الكامن وراء ذلك هو دفع الرجعية اللبنانية للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية للاسراع في تحديد موقفها من مؤتمر السلام في جنيف ، ومشاركتها في التسوية السياسية ؟ ■

رأي ... في الانتخابات البلدية ..!

كان واضحا منذ حددت الحكومة مواعيد الانتخابات للمجالس البلدية تحت ضغط الاحتجاج والمطالبة الشعبية خصوصا وان الغالبية العظمى من المجالس البلدية مجاولة وبشرف عليها المحافظ او القائمقام، ان زعماء الاقطاع السياسي والكتل البرلمانية عارضوا علنا هذه الخطوة لما تحمله من ابعاد « خطيرة » على نفوذهم السياسي والانتخابي خصوصا وانهم اعتادوا على « تظبيط » موازناتهم الانتخابية المحلية دون الحاجة الى « معارك » بلدية تسهم في زعزعة ركائزهم التقليدية وذلك حكما نتيجة مبارتهم او تاييدهم لطرف او عائلة دون اخرى مما يؤثر على حجم نفوذهم المحلي ويقلصه ويفتت قاعدتهم الانتخابية النيابية.

وجاءت « معارك » تشرين لتكون مبررا امام تراجع الدولة (كما ادعت) عن تحديد مواعيد الانتخابات البلدية وتاجيلها لربيع المقبل ، وذلك تحت ضغط الزعامات السياسية ورؤساء الكتل البرلمانية لانهم بحاجة الوقت ليس بقصر لترتيب « امورهم » حتى يجنبوا « معركة هامشية » لكنها مؤثرة على مستقبل وضعهم الانتخابي النيابي .

الانتخابات البلدية صورة مصغرة عن الانتخابات النيابية

من هنا كانت معارك تشرين فرصة امام الدولة للتراجع واستبدال الانتخاب بلجان تعين « بالتراضي » ودون « ازعاج » لهما ولمحسوبيها .

وجرى في بعض القرى تشكيل لجان بلدية ولكنها لم تعلن رسميا من قبل المحافظ او القائمقام او وزارة الداخلية . والسبب العملي وراء عدم الاعلان عن هذه اللجان هو بروز اكثر من لجنة ومن قبل اكثر من مصدر « سمعي » و « رسمي» او « قطب » انحاني مما جعل وزارة الداخلية تصرف نظرها عن اللجان في محاولة لتاجيل الانتخابات للربيع المقبل هذا اذا لم يؤجلها الى ما شاء الله .

واذا كانت الدولة ارادت من وراء اللجان البلدية في الاساس « جس » نبض كافة الاتجاهات العقيدية او القدمية ، فالملفت للنظر هو ان البلديات في بيتان ما زالت تنتخب على غرار ما كان يجري خلال العهد العثماني وان تغلف ذلك « بسريق قانوني » اي على اساس عائلي وعشائري وطائفي . ومحاولة تشكيل اللجان البلدية مؤخرا عملت على احياء هذه الاسس الرجعية واكدت الحقائق التالية :

اولا : ان الانتخابات البلدية ليست سوى صوره مصغرة عن الانتخابات النيابية مع بعض الاختلافات لا بل ان النواب « الاكارم » كثيرا ما يفيضون تحالفاتهم على اساس الوعود التي تعطى للعائلات في الانتخابات البلدية في القرى .

ثانيا : ان الانتخابات البلدية تعمل (وبوجوبه من الطلبات) على تكريس الانقسامات العقيدية العائلية والعشائرية والطائفية وذلك من خلال انظمتها التي تنص على طريقة الانتخاب او الترشح .

ثالثا : ان البلديات المحلولة تشكل اكثر من نسبة ٩٠٪ من البلديات القائمة وسراوح مدة حلها بين بداية نفوذ الكتب الثاني حتى الان وهي تحت اشراف القائمقام او المحافظ والذي يتصرف بعائداتها واموالها وجبايتها كما يحلو له بالاتفاق مع القائم باعمال البلدية « المحسوب عليه او على السلطة غالبا » .

رابعا : ان البلديات لا تعمل على رفع مستوى القرى اجتماعيا وثقافيا او انمائيا (كما هو معروف) بل تنحصر اعمالها في تهيئة الزيتات واقواس النصر والاعلام للمواكب الرسمية او صرف الاموال على « الوفود » «الشعبية» التي تشكل لاستقبال الشخصيات الرسمية او اصحاب النفوذ . عدا التنفيعات الخاصة لاصحاب المصالح والنفوذ او اعطاء الاعتمادات « الكاذبة » للمحاسيب .

خامسا : ان قانون البلديات قانون رجعي يجب تبديله بحيث تتم انتخاب المجلس البلدي بشكل ديمقراطي يساهم في وصول مجلس ديمقراطي شعبي لا منفذ لسلطة الدولة وازلامها فقط .

سادسا : ان على القوى المدعمة مسؤوليه اساسية في التحرك وفي كل قرية لبناء قاعده شعبية ممتدة بين بالونات لمطالب ديمقراطيين شعبيين لا لاصحاب المال والجاه او زعماء العائلات « العريقة » في عمالها وولائها للسلطة .

ان وصول ممثلي القوى القدمة الى المجالس البلدية عدا كونه يقطع الطريق على الاقطاع السياسي والانتخابي بكرسي سطريهم ونفوذهم ، يساهم في دفع البلديات لتبني قضايا الشعب الاساسية والعمل على انتزاعها من السلطة البرجوازية العميلة للامبريالية .

الانتخابات البلدية صورة مصغرة عن الانتخابات النيابية